

## متابعات

تسهيلات ائتمانية مليارية من القطاع المصرفي .. طوال الحصار

## «61» ملياراً تمويلات للقطاع الخاص



● منحى تصاعدي ونشاط مميز للبنوك

في دعم الاقتصاد الوطني

● «20%» ارتفاع التسهيلات الائتمانية

● للقطاع الصناعي منذ «2017»



● مصرف قطر المركزي

● «61.8%» ارتفاع تمويلات

● المقاولات خلال «5» أعوام

● الاقتصاد القوي ومنتعش

● «70%» زيادة التسهيلات

● الائتمانية للقطاع الخاص

● في «5» سنوات

● وهو أعلى مستوى للموجودات في تاريخ المجموعة. كما سجل البنك التجاري أرباحاً بواقع 404.7 مليون ريال بواقع ارتفاع قياسي 344 % بنهاية الربع الأول 2018. فيما حقق مصرف قطر الإسلامي «المصرف» 31 عن نتائج فترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2018 أرباحاً صافية بقيمة 625.2 مليون ريال عن الربع الأول 2018، وبنسبة زيادة قدرها 12.6 % مقارنة مع نفس الفترة من عام 2017. كما أظهرت النتائج أن البنك الدولي الإسلامي حقق صافي أرباح بنهاية الربع الأول من عام 2018 بلغت 253.2 مليون ريال مقارنة بـ 236.5 مليون ريال عن الفترة المماثلة من العام 2017 أي بنسبة نمو 7.1 %، وفي ذات سياق القطاع المصرفي، ارتفعت أرباح مصرف الريال، إلى 531.1 مليون ريال بنهاية الربع الأول 2018، بنسبة قدرها 4 %، قياساً بأرباح نفس الفترة من عام 2017. وفي ذات السياق حقق بنك الوحدة صافي ربح عن فترة الثلاثة أشهر الأولى من عام 2018 بلغ 381 مليون ريال بالمقارنة مع 364 مليون ريال عن نفس الفترة من العام الماضي، أي بنسبة نمو تعادل 4.7 %، كما ارتفع صافي الدخل من الفوائد بنسبة 7.5 % ليصل إلى 560 مليون ريال، وأن إجمالي الموجودات قد ارتفع بمبلغ 2.9 مليار ريال وبنسبة نمو تعادل 3.2 %، حيث ارتفع إجمالي الموجودات من مبلغ 90.7 مليار ريال كما في 31-3-2017 إلى مبلغ 93.6 مليار ريال كما في 31-3-2018.

● فيما حقق بنك الخليج التجاري «الخليجي» صافي ربح بلغ 169.6 مليون ريال للفترة المنتهية في 31 مارس 2018، بزيادة نسبتها 5.3 % مقارنة بالبيانات المالية لنفس الفترة من العام السابق، فيما بلغت إيرادات بنك قطر الأول 92.3 مليون ريال للربع الأول من سنة 2018، وخسارة قدرها 28.6 مليون ريال خلال الربع الأول من العام الحالي، كما اتبع البنك خطة لترشيد المصروفات وضعت من مستوى القطاع التشغيلية للبنك، ويتمتع القطاع المصرفي في دولة قطر بمرونة وسلاسة في التعامل من حيث مواجهة الحصار التجاري، حيث يتسم أداءه بإماتة واقفة في التعامل المصرفي كما أن البنك المحلي سجل نتائج جيدة وقوية خلال الربع الأول من العام الجاري رغم الحصار، حيث تتميز بمستويات سيولة جيدة في القطاع المصرفي تلبى كافة متطلبات العملاء علاوة على التواجد الواسع في عدة مناطق حول العالم تشمل مراكز مالية عالمية في آسيا وأوروبا والأمير الذي يزيد من مرونة وقدرة البنوك والمؤسسات المالية القطرية للقيام بكافة المعاملات البنكية سواء المحلية أو الخارجية.

## موجودات البنوك

● وبلغت موجودات البنوك 1394.8 مليار ريال في مارس 2018، لتتحقق ارتفاعاً بنحو 112.2 مليار ريال بالمقارنة مع مارس 2017، وبنسبة ارتفاع بلغت 8.75 %، فيما ارتفعت منذ خمس سنوات بنحو 484.7 مليار ريال وبنسبة 53.2 % منذ عام 2013، كما حققت ارتفاعاً على أساس سنوي بنحو 15.5 مليار ريال.

## أرباح البنوك

● ارتفعت أرباح شركات قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة قطر خلال الربع الأول من العام بواقع 13 % لتصل إلى 5.9 مليار ريال بحلول نهاية الربع الأول 2018، قياساً بمستوى 5.2 مليار ريال للفترة ذاتها من العام الماضي، وإتي ارتفاع أرباح البنوك القطرية مدفوعاً بالبيئة التشغيلية الجيدة في السوق القطري التي أدت إلى نمو الإيرادات التشغيلية بنسبة 9 % للربع الأول من العام الجاري لتصل إلى مستوى 11.7 مليار ريال، واستحوذت أرباح مجموعة بنك قطر الوطني على ما نسبته 58 % من إجمالي الأرباح المسجلة بنحو 3.4 مليار ريال، بينما سجل البنك التجاري أعلى نسبة نمو بـ 344 % بدعم من انخفاض الخصصات، في حين أنهى بنك قطر الأول العام من العام الجاري بخسارة قاربت الـ 28.6 مليون ريال مقابل خسارة قدرها 9.5 مليون ريال في العام 2017.

● وقد جاء QNB في المرتبة الأولى من حيث الاستحواذ على أكبر حصة من صافي الأرباح المحققة في قطاع البنوك والخدمات المالية خلال الربع الأول من العام الجاري، حيث حقق مستوى أرباح بلغ 3.4 مليار ريال (0.9 مليار دولار أميركي) للثلاثة أشهر الأولى من عام 2018، بارتفاع نسبته 7 % مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، كما ارتفع إجمالي موجودات المجموعة بنسبة 12 % منذ 31 مارس 2017 ليصل

● الجائر الذي يشارف على إكمال عامه الأول.

● التجارة العامة والاستهلاك وسجل قطاع التجارة العامة أعلى مستويات التسهيلات الائتمانية الممنوحة من جانب البنوك المحلية خلال 5 سنوات، ليصل إلى مستوى 68.3 مليار ريال في شهر مارس من العام الجاري، وذلك ارتفاعاً من مستوى 35.9 مليار ريال في عام 2013، وبنسبة ارتفاع بلغت 90.25 %، فيما بلغت في مارس من العام الماضي 61.2 مليار ريال لتزحف التسهيلات الائتمانية والخطوط التمويلية لقطاع التجارة العامة على أساس سنوي بنسبة 11.6 %.

● قطاع الصناعات شهد قطاع الصناعة طفرة مميزة في حجم التمويل والتسهيلات الائتمانية خلال خمس سنوات بنسبة 68.7 % حيث ارتفع من مستوى 9.7 مليار ريال في عام 2013 إلى مستوى 16.5 مليار ريال في شهر مارس 2018، وعلى أساس سنوي ارتفع أيضاً حجم الخطوط التمويلية من جانب البنوك المحلية من مستوى 13.8 في شهر مارس 2017، ليحقق نسبة ارتفاع في مارس الماضي بلغت نحو 20 %، وهو ما يعكس مدى حضور القطاع المصرفي في دعم التوجه إلى دعم المشروعات الصناعية في السوق المحلي، خاصة بعد الحصار

● قطاع الخدمات وحقق قطاع الخدمات ارتفاعاً كبيراً في



● كتب - محمد اللندلسي

● ارتفع حجم التسهيلات الائتمانية للبنوك المحلية، منذ بداية الحصار الجائر على قطر في 5 يونيو 2017 بنحو 61 مليار ريال، حيث ارتفعت من مستوى 876 مليار ريال بالتزامن مع بدء الحصار، إلى مستوى 937 مليار ريال

● «485» مليار ريال ارتفاع موجودات

● البنوك في «5» أعوام

● مشاريع كأس العالم قطر 2022، علاوة على المشاريع العقارية للقطاع الخاص.

## قطاع الصناعة

● شهد قطاع الصناعة طفرة مميزة في حجم التمويل والتسهيلات الائتمانية خلال خمس سنوات بنسبة 68.7 % حيث ارتفع من مستوى 9.7 مليار ريال في عام 2013 إلى مستوى 16.5 مليار ريال في شهر مارس 2018، وعلى أساس سنوي ارتفع أيضاً حجم الخطوط التمويلية من جانب البنوك المحلية من مستوى 13.8 في شهر مارس 2017، ليحقق نسبة ارتفاع في مارس الماضي بلغت نحو 20 %، وهو ما يعكس مدى حضور القطاع المصرفي في دعم التوجه إلى دعم المشروعات الصناعية في السوق المحلي، خاصة بعد الحصار

## قطاع المقاولات

● سجل قطاع المقاولات نشاطاً مميزاً في منح التسهيلات التمويلية من جانب البنوك المحلية، حيث بلغ في عام 2013 مستوى 23.3 مليار ريال وقفزت الخطوط التمويلية إلى مستوى 37.7 مليار ريال في مارس من العام الجاري، وبنسبة 61.8 % خلال 5 سنوات، وهو ما يعزز وتيرة نمو أنشطة المشاريع العقارية وقطاع المقاولات وتنفيذ المشاريع الكبرى التي تجري على قدم وساق مثل مشاريع البنية التحتية فضلاً عن

● وتمتد البنوك القطرية بتمسوس سيولة ومميز وتقدم تسهيلات تمويل سخية وتعمل على التوسع والانتشار سواء بالسوق المحلي أو خارجياً رغم استمرار الحصار الجائر لما يقرب من عام، كما أنها تعمل بكفاءة عالية في توفير المخدرات والودائع حيث لديها تغطية شبه كاملة للفرص غير المنتظمة كما أن نسبة التعثر تعتبر الأقل في المنطقة، وترتكز على طرف تشغيلية جيدة رفعت من مستوى أدائها خلال الربع الأول من العام الجاري.

## القطاع الخاص

● ارتفعت التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الممنوحة للقطاع الخاص من مستوى 293.3 مليار ريال منذ عام 2013 إلى مستوى 497.5 مليار ريال في مارس من العام الجاري، لتحقق نسبة زيادة تصل إلى 70 % خلال 5 أعوام، فيما ارتفعت بواقع 43 مليار ريال وبنسبة 9.4 % بالمقارنة مع مارس 2017 والذي بلغت به التسهيلات الائتمانية مستوى 454.5 مليار ريال، كما ارتفعت منذ بداية الحصار بواقع 32 مليار ريال، حيث وصلت في شهر يونيو 465 مليار ريال.

## القطاع العام

● قفزت التسهيلات الائتمانية، الممنوحة من البنوك المحلية للقطاع العام، إلى مستوى 350.9 مليار ريال في مارس من العام الجاري، لتتحقق ارتفاعاً بنسبة 15 % بالمقارنة مع مارس 2017 والذي بلغت به حجم التسهيلات الائتمانية مستوى 305 مليار ريال، فيما ارتفعت منذ 5 سنوات بنسبة 46.3 % حيث بلغت في عام 2013 مستوى 239.7 مليار ريال، وهو الأمر الذي يؤكد الدور الحيوي الذي تقدمه البنوك المحلية في دعمها للمشاريع الوطنية لتحقيق الخطط والرؤى الموضوعة لدولة قطر للضيء قديماً في تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030.

## القطاع العقاري

● سجلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العقاري أعلى مستوى لها في 5 سنوات لتصل إلى 159.9 مليار ريال في مارس من العام الجاري، وذلك ارتفاعاً من مستوى بلغ 85.3 مليار ريال في عام 2013، وهو ما يعزز ارتفاعاً بواقع 76.6 مليار ريال في 5 سنوات وبنسبة 87.5 %، واتخذت الخطوط التمويلية والائتمانية الممنوحة لقطاع المقاولات منحى تصاعدي وهو ما يظهر في ارتفاع التسهيلات من 85.3 مليار ريال في 2013 إلى 95.1 مليار ريال في 2014 ثم 121.2 مليار ريال في 2015 و130.4 مليار ريال في 2016 و147.7 مليار ريال بنهاية ديسمبر 2017، وأخيراً في شهر مارس 2018 بلغت 159.9 مليار ريال، بينما بلغت في مارس 2017 نحو 132.9

● شعار البنوك